

تحليل تطور الشمول المالي في الجزائر على ضوء مؤشر Global Findex خلال الفترة (2014-2024)

Evolution of Financial Inclusion in Algeria: A Global Findex Database Analysis (2014-2024)

عاشور مروة جامعة سطيف-1-الجزائر- achourmar98@gmail.com تاريخ النشر: 2026/06/10	شريف مراد جامعة المسيلة-الجزائر- mourad.charif@univ-msila.dz تاريخ القبول: 2026/05/29	عاشوري عبد الناصر* جامعة سطيف-1-الجزائر- abdenacer.achouri@univ-setif.dz تاريخ الاستلام: 2026/04/20
---	--	--

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تطور مؤشرات الشمول المالي في الجزائر (2014-2024) باستخدام قاعدة بيانات (Global Findex).

أظهرت النتائج تراجعاً في ملكية الحسابات المصرفية لعام 2024، مع استمرار ضعف الاقتراض الرسمي والتأمين، ورغم التحسن النسبي في مؤشرات الادخار والمدفوعات الرقمية، إلا أن تطور الشمول المالي يظل غير متوازن، مما يستوجب تسريع الإستراتيجية الوطنية للرقمنة المالية لتعزيز الوصول والاستخدام.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي – المؤشر العالمي للشمول المالي (Global Findex) – الجزائر.

تصنيف JEL: O55, O16, G21.

Abstract :

This study analyzes financial inclusion indicators in Algeria (2014-2024) using the Global Findex database. Results show a decline in bank account ownership in 2024 (35%), with persistent weakness in formal borrowing and insurance. Despite relative improvements in savings and digital payments, the evolution of financial inclusion remains unbalanced, necessitating an accelerated national strategy for financial digitalization to enhance access and usage.

Keywords: Financial Inclusion , Global Findex Database , Algeria.

JEL classification codes: G21, O16, O55.

مقدمة:

ازدادت أهمية الشمول المالي عالمياً بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حيث أصبح من البنود الرئيسية ضمن السياسات الاقتصادية الدولية الرامية إلى تعزيز الإدماج المالي لجميع فئات المجتمع، خصوصاً الفئات المهمشة وذوي الدخل المحدود، ويهدف الشمول المالي إلى إتاحة الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية بطريقة عادلة، وتحفيز استخدامها على نطاق واسع، بما يسهم في تحسين مستوى المعيشة، الحد من الفقر، ودعم النمو الاقتصادي المستدام.

على المستوى الوطني، تتبنى الجزائر مجموعة من السياسات والتدابير الرامية إلى تطوير القطاع المالي وتعزيز الشمول المصرفي، ومع تسارع التحولات الرقمية وتعدد الاستراتيجيات المنتهجة، تبرز الحاجة الملحة لتقييم مدى انعكاس هذه الإجراءات على أرض الواقع. ومن هنا تتبلور إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو واقع وتطور مؤشرات الشمول المالي في الجزائر وفق بيانات المؤشر العالمي (Global Index) خلال الفترة 2014-2024؟

وتنبثق عن هذه الإشكالية فرضية أساسية مفادها:

أن مسار الشمول المالي في الجزائر شهد تطوراً متبايناً بين أبعاد الوصول والاستخدام الفعلي خلال العقد الأخير.

تتمثل أهداف الدراسة في رصد وتحليل هذا التطور ومقارنته بالمتوسطات العربية والعالمية، لتقديم قراءة إحصائية وموضوعية تساهم في تقييم الفعالية المالية. لتحقيق هذه الأهداف، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، باستعمال قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي (Global Index) كأداة رئيسية للقياس.

للإحاطة بموضوع البحث، تم اعتماد تقسيمات الدراسة وفق محورين أساسيين: يتناول المحور الأول الإطار النظري والمفاهيمي للشمول المالي، بينما يخصص المحور الثاني للدراسة التحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر ومقارنتها بالمعايير الإقليمية والدولية.

I- الإطار النظري للشمول المالي وأبعاد قياسه

يهدف هذا المحور إلى تحديد المرتكزات النظرية لمفهوم الشمول المالي، مع استعراض الأبعاد والمؤشرات المعتمدة دولياً لتقييم مستويات الوصول والاستخدام والجودة في الخدمات المالية.

1. مفهوم الشمول المالي

توجد عدة تعريفات لمفهوم الشمول المالي، نذكر أبرزها:

- التعريف الأول: يمكن تعريف الشمول المالي استناداً إلى البنك الدولي بأنه الحالة التي يتم فيها تجاوز عقبات النفاذ غير الكافي للخدمات المالية، والتي تؤثر على قطاع واسع من سكان العالم، ويُقصد به إجرائياً ضمان وصول الأفراد (خاصة البالغين) والمؤسسات الصغيرة إلى الخدمات المالية الأساسية،

والتي تُختصر في امتلاك حساب مصرفي أو حساب أموال عبر الهاتف المحمول؛ (Patwardhan, Singleton, & Schmitz, 2018, p. 10)

• التعريف الثاني: يعرف الشمول المالي حسب تحالف الشمول المالي (AFI) بأنه إطار متكامل، يقوم على تمكين الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، واستخدامها بفعالية وبشكل منتظم، مع ضرورة اتصاف هذه الخدمات بالجودة والملاءمة لاحتياجات المستهلكين، بما يضمن تعزيز رفاهيتهم المالية وحمايتهم في ظل بيئة تنظمها أطر سياساتية واضحة؛ (Alliance for Financial Inclusion - AFI, 2019, p. 4)

• التعريف الثالث: يعرف صندوق النقد العربي الشمول المالي بأنه تمكين الأفراد من الوصول الشامل للخدمات المالية الأساسية عبر القنوات القانونية المعتمدة، ولا تقتصر هذه الرؤية على توفير الخدمة فحسب، بل تشترط سهولة الحصول عليها، وملاءمة أسعارها، وضمان تقديمها بأسلوب مسؤول يحقق التنمية المستدامة للمجتمع؛ (حنان، 2020، صفحة 5)

بناءً على ما سبق، يمكننا تعريف الشمول المالي بأنه التمكين الفعلي والشامل لكافة فئات المجتمع والمؤسسات من الوصول المستدام للخدمات المالية الرسمية (سواء البنكية التقليدية أو الرقمية عبر الهاتف المحمول)، مع ضمان استخدامها بانتظام وفعالية، ولا يتوقف هذا المفهوم عند مجرد فتح الحسابات، بل يمتد ليشمل جودة الخدمة، وملاءمة تكلفتها، وحماية حقوق المستهلك، بما يساهم في دمج القطاع غير الرسمي وتحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة.

2. أهمية الشمول المالي

تكمن أهمية الشمول المالي في كونه أداة إستراتيجية، تتجاوز مجرد توفير الحسابات المصرفية، لتصبح وسيلة حيوية لتمكين الأفراد والمؤسسات المصغرة من اقتناص الفرص الاقتصادية، وتحسين مستوى الرفاهية العام، وتتجلى قيمته الجوهرية، في قدرته على إخراج الفئات الأكثر احتياجاً من دائرة الفقر عبر دمجهم في المنظومة الرسمية، مما يعزز من صمودهم أمام الصدمات المالية، كما تبرز أهميته في دعم استدامة قطاع التمويل الأصغر، وتطوير بنيات تحتية مالية مبتكرة (مثل الأموال عبر الهاتف المحمول)، وهو ما يساهم في ردم الفجوة بين الفئات المشمولة والمستبعدة مالياً، خاصة في المناطق الريفية، ويضمن في نهاية المطاف تحقيق توازن بين تكاليف التوسع في الخدمات، والفوائد التنموية بعيدة المدى للاقتصاد الوطني. (World Bank, 2016, p. 10)

3. أهداف الشمول المالي:

يسعى الشمول المالي كإستراتيجية تنموية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية، التي تتقاطع مع الرؤى الاقتصادية الحديثة، وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)، وتتمثل أبرز هذه الأهداف في :
(central bank of Jordan, 2023, p. 9)

- تحفيز النمو الاقتصادي المستدام: يعمل الشمول المالي كمحرك أساسي للنشاط الاقتصادي، من خلال دمج الفئات غير المصرفية في النظام المالي الرسمي، مما يساهم في زيادة كفاءة تخصيص الموارد ودعم الاستثمار؛
- التمكين الاجتماعي والاقتصادي: يهدف إلى تمكين الأفراد والمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs)، من خلال توفير الوصول إلى الائتمان الميسر، والادخار، والتأمين، مما يساعدهم على توليد الدخل وتحسين مستويات معيشتهم؛
- الحد من الفقر وتضييق الفجوات: يلعب الشمول المالي دوراً محورياً في إستراتيجيات مكافحة الفقر وتقليل التفاوت الطبقي (Inequality)، عبر توفير أدوات مالية تحمي الفئات الضعيفة، وتساعدهم على بناء أصول مالية مستقرة؛
- تعزيز الاستقرار والمرونة المالية: يساهم بناء نظام مالي شامل في تعزيز قدرة الأفراد والمجتمعات على مواجهة الصدمات الاقتصادية غير المتوقعة، مما يؤدي إلى استقرار البنية التحتية المالية للدولة ككل؛
- دعم الابتكار والتحول الرقمي: يشجع الشمول المالي على بناء بيئة داعمة للابتكار في الخدمات المالية، خاصة التكنولوجيا المالية (FinTech)، مما يسهل الوصول للخدمات في المناطق النائية والريفية؛
- المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs): يعتبر الشمول المالي أداة تمكينية لتحقيق عدة أهداف أممية، أبرزها:

— الهدف الأول: القضاء على الفقر؛

— الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد؛

— الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية؛

— الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة.

4. مفهوم قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي (Global Index)

يُعد المؤشر العالمي للشمول المالي (Global Index)، أحد مصادر بيانات قياس الشمول المالي، وهو مصدر البيانات العالمي الوحيد الذي يتيح تحليلاً عالمياً وإقليمياً على مستوى البلدان، حيث تقوم مجموعة البنك الدولي بإجراء العديد من الدراسات المسحية العالمية، إذ تعد قاعدة بيانات Global Index المصدر الأكثر موضوعية في مجالها، والعينة ممثلة للمستوى الوطني ومختارة عشوائياً، فهو يجمع بين المعلومات المتعلقة بالظروف الاجتماعية والسكانية والقدرة على الحصول على الخدمات المالية، ويستخدم بصفة أساسية في تحليل الاتجاهات العالمية والمقارنة القطرية. (بن موسى و قمان، 2019، صفحة 4)

تم إطلاق قاعدة بيانات (Global Index) عام 2011، وهي عبارة عن مشروع بحثي ضخم تابع للبنك الدولي، يعتمد على مسوحات ميدانية تمثيلية (Nationally Representative)، تشمل آلاف الأفراد في أكثر من 120 اقتصاداً، ولا تقتصر هذه القاعدة على رصد ملكية الحسابات المصرفية فحسب، بل تمتد لتشمل قياس كيفية استخدام الأفراد للمدفوعات الرقمية، والادخار، والاقتراض، بالإضافة إلى تقييم قدرتهم على الصمود المالي أمام الأزمات (مثل فقدان الدخل أو المصاريف الطارئة، وتستمد هذه القاعدة قوتها المنهجية من قدرتها على توفير رصد مرجعي دوري يسمح للمصممين والباحثين بتتبع التوجهات المالية طويلة المدى، وتحديد الفجوات في الوصول إلى الخدمات المالية بين الفئات المختلفة، خاصة النساء والفقراء، كما تُعتبر الأداة الأساسية التي تعتمد عليها الأمم المتحدة لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. (Demirgüç-Kunt, Klapper, Singer, & Ansar, 2022, p. 19)

5. أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه حسب المؤشر العالمي للشمول المالي Global Index

اعتمد البنك الدولي في قياس الشمول المالي على خمسة أبعاد أساسية، يندرج تحت كل منها مجموعة من المؤشرات، والتي يمكن إبرازها من خلال الجدول الموالي: (العلام و سعدي، 2022، صفحة 9)

الجدول رقم (1): أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه حسب المؤشر العالمي للشمول المالي Global Index

المؤشرات	الأبعاد
• نسبة البالغين الحائزين على حسابات لدى المؤسسات الرسمية (بنوك، بريد، مؤسسات التمويل الأصغر؛ • طبيعة استخدام الحسابات المالية (أغراض شخصية أو تجارية؛ • حجم العمليات المالية المنجزة من خلال الحساب (عمليات السحب والإيداع؛ • الوسائل المستخدمة للوصول إلى الخدمات المالية (الفروع البنكية، أجهزة الصراف الآلي.	استخدام الحسابات المصرفية
• نسبة البالغين الذين قاموا بالادخار لدى المؤسسات المالية الرسمية خلال الـ 12	الادخار

	شهرًا الماضية: • نسبة البالغين الذين ادخروا عبر جمعيات التوفير غير الرسمية أو لدى أشخاص خارج الأسرة: • نسبة البالغين الذين ادخروا بوسائل أخرى (مثل الادخار المنزلي) خلال الـ 12 شهرًا الماضية.
الاقتراض	• نسبة البالغين الذين حصلوا على قروض من مؤسسات مالية رسمية خلال الـ 12 شهرًا الماضية: • نسبة البالغين الذين اقترضوا من مصادر تقليدية (كالأسرة والأقارب) خلال الـ 12 شهرًا الماضية.
المدفوعات	• نسبة البالغين الذين استخدموا حساباً رسمياً لتلقي الأجور أو التحويلات الحكومية خلال الـ 12 شهرًا الماضية: • نسبة البالغين الذين استخدموا حساباً رسمياً لإرسال أو استقبال الأموال من وإلى أفراد الأسرة خلال الـ 12 شهرًا الماضية: • نسبة البالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع الفواتير أو إجراء عمليات إرسال واستقبال الأموال خلال الـ 12 شهرًا الماضية.
التأمين	• نسبة البالغين الذين يتوفرون على تغطية تأمينية لحمايتهم من المخاطر الشخصية: • نسبة البالغين العاملين في قطاعات الزراعة، الغابات، أو الصيد البحري الذين يؤمنون أنشطتهم (محاصيل ومواشي) ضد الكوارث الطبيعية والتقلبات المناخية.

المصدر: لعلام لامية، سعدي هاجر، دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2011-2021، ملتقى وطني افتراضي حول الشمول المالي في الجزائر: الواقع والآفاق، 2022، ص 9.

II- الإطار التطبيقي للدراسة: تحليل تطور مؤشرات الشمول المالي في الجزائر وفق قاعدة Global Findex (2011–2024)

يرتكز هذا المحور على رصد وتحليل المسار الزمني لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر، بالاستناد إلى مخرجات قاعدة بيانات (Global Findex)، تهدف هذه القراءة الإحصائية إلى تقييم كفاءة الوصول والاستخدام المالي، وتحديد الانحرافات المسجلة مقارنة بالنماذج الإقليمية والدولية خلال فترة الدراسة.

1. استخدام الحسابات المصرفية

في هذا البعد تم الاعتماد على مؤشر امتلاك الحسابات المالية المستخرج من قاعدة بيانات Global Findex، والذي يقيس نسبة البالغين الذين يستخدمون حساباً مصرفياً أو بريدياً، حيث يهدف هذا المؤشر إلى إبراز مستوى اندماج السكان في النظام المالي الرسمي، مع مقارنة وضع الجزائر بكل من المتوسط العربي والمتوسط العالمي خلال فترة الدراسة، كما يلي:

الجدول رقم: (2) نسبة البالغين (15 سنة فأكثر) الذين يمتلكون حسابًا ماليًا رسميًا في الجزائر للسنوات: من 2014 إلى 2024

السنوات	في الجزائر	المتوسط العربي	المتوسط العالمي
2014	50%	25%	62%
2017	43%	34%	69%
2021	44%	31%	74%
2024	35%	34%	79%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (World Bank, 2024)

يعرض الجدول تطور نسبة استخدام الحسابات المصرفية في الجزائر خلال سنوات 2014، 2017، 2021 و2024، مع مقارنتها بكل من المتوسط العربي والمتوسط العالمي، وتُظهر البيانات أن الجزائر سجلت نسبة مرتفعة نسبيًا سنة 2014 بلغت 50%، قبل أن تعرف تراجعًا واضحًا سنة 2017، ثم استقرًا محدودًا خلال سنة 2021، لتصل إلى أدنى مستوى لها سنة 2024، كما يتضح أن مستويات الجزائر تفوق المتوسط العربي في كل السنوات، في حين تبقى بعيدة عن المتوسط العالمي الذي اتسم بمنحنى تصاعدي مستمر طوال فترة الدراسة، ويُفسّر هذا الوضع بكون توسع امتلاك الحسابات المصرفية في الجزائر لم يترافق مع تحسن ملموس في وتيرة الاستخدام الفعلي، إضافة إلى استمرار الاعتماد على النقد وضعف تنوع الخدمات المصرفية، ما حدّ من قدرة النظام المالي على استقطاب فئات أوسع من السكان، الأمر الذي يطرح تحديات تتعلق بجاذبية الخدمات المصرفية ومستوى الثقة في النظام المالي الرسمي.

2. الإدخار

في هذا البعد تم الاعتماد على مؤشري fin17a و fin17a_1d المستخرجين من قاعدة بيانات Global Findex، واللذين يقيسان نسبة البالغين الذين قاموا بالادخار خلال الفترة المرجعية، سواء عبر مؤسسات مالية رسمية أو بوسائل أخرى، حيث يهدف هذا المؤشر إلى إبراز سلوك الادخار لدى الأفراد باعتباره أحد الأبعاد الأساسية للشمول المالي، كما نوضحه في الجدول الموالي:

الجدول رقم: (3) الادخار في المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية في الجزائر كنسبة من البالغين خلال السنوات (2014-2024).

السنوات	في الجزائر	المتوسط العربي
2014	14%	8%
2017	11%	11%
2021	16%	6%
2024	17%	11%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (World Bank, 2024)

يعرض هذا الجدول تطور نسبة الادخار في الجزائر خلال سنوات 2014، 2017، 2021 و2024، مع مقارنتها بالمتوسط العربي، وتُظهر البيانات أن نسبة الادخار في الجزائر سجلت مستوى ادخار يفوق المتوسط العربي سنة 2014، ثم عرفت تراجعاً طفيفاً سنة 2017، قبل أن تشهد تحسناً ملحوظاً خلال سنتي 2021 و2024. كما يتضح أن الجزائر تفوقت على المتوسط العربي في معظم سنوات الدراسة، خاصة خلال 2021، حيث سجل المتوسط العربي أدنى مستوياته.

يمكن تفسير هذا الأداء النسبي الإيجابي في الادخار بكونه مرتبطاً، إلى حد ما، بسلوك الادخار الاحترازي لدى الأسر، خاصة في ظل عدم استقرار الظروف الاقتصادية، وضعف البدائل الاستثمارية المالية، ما يجعل الادخار خياراً مفضلاً مقارنة بأدوات مالية أخرى.

3. الاقتراض

يعتمد هذا البعد على مؤشر الاقتراض من أي مصدر (Borrowed any money – borrow.any.t.d) المستخرج من قاعدة بيانات Global Findex، والذي يقيس نسبة الأفراد البالغين الذين قاموا بالاقتراض خلال السنة السابقة، سواء من مؤسسات مالية رسمية أو من مصادر غير رسمية، ويُستخدم هذا المؤشر في هذه الدراسة لتقييم مستوى لجوء الأفراد في الجزائر إلى الاقتراض كأحد أبعاد الشمول المالي، مع مقارنته بالمتوسط العربي.

الجدول رقم: (4) نسبة البالغين الذين اقتضوا أموالاً من أي مصدر خلال الـ 12 شهراً الماضية، للسنوات (2014-2024)

السنوات	الجزائر	المتوسط العربي
2014	26%	43%
2017	29%	45%
2021	38%	49%
2024	34%	59%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (World Bank, 2024)

يعرض هذا الجدول تطور نسبة الأفراد الذين قاموا بالاقتراض في الجزائر خلال السنوات 2014، 2017، 2021 و2024، مع مقارنتها بالمتوسط العربي، وتُظهر البيانات أن معدلات الاقتراض في الجزائر ظلت أدنى من المتوسط العربي طوال فترة الدراسة، رغم تسجيلها منحنى تصاعدياً واضحاً بين 2014 و2021، حيث ارتفعت من 26% إلى 38%، قبل أن تعرف تراجعاً نسبياً سنة 2024.

يعكس هذا الفارق المستمر مقارنة بالمتوسط العربي محدودية انتشار ثقافة الاقتراض في الجزائر، خاصة عبر القنوات الرسمية، مقابل اعتماد أقل على أدوات التمويل الفردي مقارنة بدول عربية أخرى،

كما يشير تطور النسبة إلى وجود تحسن تدريجي في اللجوء إلى الاقتراض خلال بعض الفترات، دون أن يصل إلى مستويات إقليمية مماثلة.

يمكن تفسير هذا الوضع بجملة من العوامل، من بينها القيود المرتبطة بعروض القروض، وضعف تنوع منتجات التمويل الموجهة للأفراد، إضافة إلى الاعتبارات الاجتماعية والثقافية التي تحد من الإقبال على الاقتراض، فضلاً عن دور التمويل غير الرسمي الذي قد لا يُترجم بالكامل في مؤشرات الاقتراض الرسمية.

4. المدفوعات

يعتمد بعد المدفوعات في هذه الدراسة على مجموعة المؤشرات fin32.33.34a المستخرجة من قاعدة بيانات Global Index، والتي تقيس نسبة الأفراد البالغين الذين قاموا بإجراء مدفوعات رقمية، سواء عبر التحويلات الإلكترونية، أو دفع الفواتير، أو استخدام وسائل دفع غير نقدية، حيث يُستخدم هذا البعد لتقييم مدى اندماج الأفراد في الجزائر في منظومة المدفوعات الحديثة، باعتبارها أحد الركائز الأساسية للشمول المالي، نعرضها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (5) نسبة استخدام المدفوعات الرقمية في الجزائر خلال السنوات 2014، 2017 و2021،

السنوات	الجزائر	المتوسط العربي
2014	10%	3%
2017	5%	4%
2021	13%	3%
2024	-	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (World Bank, 2024)

يعرض هذا الجدول تطور نسبة استخدام المدفوعات الرقمية في الجزائر خلال السنوات 2014، 2017 و2021، مع مقارنتها بالمتوسط العربي، وتُظهر البيانات أن الجزائر سجلت نسب استخدام تفوق المتوسط العربي في جميع السنوات المتاحة، رغم بقائها عند مستويات إجمالية محدودة، إذ بلغت هذه النسبة 10% سنة 2014 مقابل 3% عربياً، قبل أن تتراجع إلى 5% سنة 2017، ثم ترتفع مجدداً إلى 13% سنة 2021.

يعكس هذا التطور تذبذباً في استخدام أدوات الدفع الرقمي، مع تسجيل تحسن ملحوظ في الفترة الأخيرة مقارنة ببداية الفترة، ورغم التفوق النسبي على المتوسط العربي، فإن مستويات الاستخدام تبقى ضعيفة من حيث الانتشار الواسع، ما يشير إلى ضعف توظيف الحسابات المصرفية في المعاملات اليومية، حتى في الحالات التي يمتلك فيها الأفراد حسابات مالية.

يمكن تفسير هذا الوضع بعدة عوامل، من بينها ضعف انتشار خدمات الدفع الإلكتروني، ومحدودية الرقمنة في المعاملات اليومية، إضافة إلى استمرار الاعتماد على النقد، سواء لأسباب تتعلق بالثقة أو بالعادات الاستهلاكية، فضلاً عن محدودية ربط بعض الخدمات الأساسية بأنظمة الدفع عبر الحسابات.

5. التأمين

يعتمد بعد التأمين في هذه الدراسة على مؤشر fin31a، الذي يقيس نسبة البالغين الذين لديهم تأمين صحي خاص أو تغطية تأمينية فردية، مع الاستعانة بمؤشر fin31b كمؤشر مكمل يعكس امتلاك شكل آخر من أشكال الحماية المالية، حيث يهدف هذا البعد إلى تقييم مستوى الحماية المالية للأفراد في الجزائر باعتبارها عنصراً أساسياً من عناصر الشمول المالي، لا يقتصر على الوصول إلى الخدمات المالية، بل يمتد إلى القدرة على مواجهة المخاطر، كما هو موضح في الجدولين التاليين:

الجدول رقم (6) نسبة البالغين الذين لديهم تأمين صحي خاص أو تغطية تأمينية فردية في الجزائر خلال الفترة (2014-2021)

السنوات	الجزائر	المتوسط العربي
2014	0%	1%
2017	8%	3%
2021	2%	3%
2024	-	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (World Bank, 2024)

يعرض هذا الجدول تطور نسبة البالغين الذين يمتلكون تأميناً صحياً خاصاً أو تغطية تأمينية فردية في الجزائر خلال السنوات 2014، 2017 و 2021، مقارنة بالمتوسط العربي، وتُظهر النتائج تسجيل مستويات ضعيفة جداً في بداية الفترة، حيث بلغت النسبة 0% سنة 2014 مقابل 1% عربياً، قبل أن ترتفع بشكل ملحوظ سنة 2017 إلى 8%، متجاوزة المتوسط العربي، غير أنّ هذا التحسن لم يكن مستقرًا، إذ تراجعت النسبة مجدداً سنة 2021 إلى 2%، لتصبح أقل من المتوسط العربي.

يعكس هذا المسار غياب الاستمرارية في توسيع التغطية التأمينية الفردية، ما يدل على هشاشة هذا البعد ضمن منظومة الشمول المالي في الجزائر. كما يمكن تفسير هذه الوضعية بضعف انتشار منتجات التأمين الخاصة، واعتماد شريحة واسعة من السكان على أنظمة الحماية الاجتماعية العمومية، إضافة إلى محدودية الوعي التأميني، وغياب الحوافز الكافية لتشجيع الأفراد على الانخراط في أنظمة تأمين فردية، فضلاً عن العوامل المرتبطة بالتكلفة والدخل.

الجدول رقم (7) نسبة البالغين الذين يمتلكون شكلاً آخر من أشكال الحماية المالية في الجزائر (غير التأمين الصحي الخاص) للفترة (2014-2021).

السنوات	الجزائر	المتوسط العربي
2014	1%	0%
2017	0%	0%
2021	1%	2%
2024	-	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (World Bank, 2024)

يعرض هذا الجدول نسبة البالغين الذين يمتلكون شكلاً آخر من أشكال الحماية المالية في الجزائر خلال نفس الفترة، مقارنة بالمتوسط العربي، وتُظهر البيانات أن هذه النسبة بقيت هامشية جداً في الجزائر، حيث لم تتجاوز 1% في أفضل الحالات، مع تسجيل غياب شبه تام لهذا النوع من الحماية سنة 2017.

يؤكد هذا المعطى محدودية تنوع أدوات الحماية المالية المتاحة أو المستخدمة من طرف الأفراد، سواء داخل الإطار التأميني أو خارجه، مقارنة بالمستوى العربي.

يمكن تفسير هذا الضعف بقلّة انتشار منتجات الحماية المالية غير التقليدية، إضافة إلى محدودية الثقافة المالية المرتبطة بإدارة المخاطر، ما يجعل التأمين والحماية المالية من أضعف أبعاد الشمول المالي في الجزائر.

III- الخاتمة

تطرقنا في هذه الدراسة إلى قياس مستوى الشمول المالي في الجزائر بالاعتماد على بيانات Global Findex خلال الفترة (2014-2024)، من خلال تحليل خمسة أبعاد أساسية هي: استخدام الحسابات المصرفية، الادخار، الاقتراض، المدفوعات والتأمين، كما اعتمدنا على مقارنة بيانات الجزائر والمتوسطات العربية، بما يسمح بتقييم الأداء النسبي وتحديد مكامن القوة والضعف، حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

- ❖ أظهرت النتائج أن نسبة امتلاك الحسابات المصرفية في الجزائر بقيت دون المتوسط العالمي طوال فترة الدراسة، مع تسجيل تراجع ملحوظ سنة 2024. ورغم تفوقها النسبي أحياناً على المتوسط العربي، إلا أنّ هذا البعد ما يزال يعكس محدودية الإدماج المصرفي للأفراد؛
- ❖ سجل الادخار الرسمي مستويات ضعيفة عموماً، غير أنّ الجزائر حققت نسباً تفوق المتوسط العربي في أغلب السنوات، خاصة في 2021 و2024، ويشير ذلك إلى وجود سلوك ادخاري نسبي، لكنه يظل محدوداً من حيث الانتشار المؤسسي؛

- ❖ بيّنت النتائج أن نسب الاقتراض في الجزائر أقل بكثير من المتوسط العربي، رغم تسجيل تحسن تدريجي إلى غاية 2021، ويعكس هذا الضعف محدودية الوصول إلى القروض الرسمية، واستمرار الاعتماد على آليات تمويل غير رسمية؛
- ❖ أظهرت مؤشرات المدفوعات الرقمية مستويات منخفضة، رغم تفوق الجزائر على المتوسط العربي في بعض السنوات، ويعكس هذا البعد بطنًا في الانتقال نحو وسائل الدفع غير النقدية واستمرار هيمنة المعاملات النقدية؛
- ❖ سجّلت الجزائر أدنى المستويات في بعد التأمين مقارنة ببقية الأبعاد، سواء فيما يخص التأمين الصحي الخاص أو أشكال الحماية المالية الأخرى، ويبرز ذلك ضعف إدماج التأمين ضمن منظومة الشمول المالي واعتماد الأفراد أساسًا على الحماية الاجتماعية العمومية؛
- ❖ عموماً أسفرت النتائج عن تسجيل تحسن نسبي في بعض الأبعاد، مقابل استمرار اختلالات هيكليّة في أبعاد أخرى، ما يعكس طابعًا غير متوازن لتطور الشمول المالي في الجزائر. كما توصلنا إلى مجموعة من التوصيات أهمها:
- ❖ تعزيز سياسات توسيع استخدام الحسابات المصرفية من خلال تبسيط إجراءات فتح الحسابات وتطوير الخدمات المصرفية الموجهة للأفراد ذوي الدخل المحدود؛
- ❖ تشجيع الادخار الرسمي عبر تحفيزات مالية ومنتجات ادخارية مرنة تتلاءم مع قدرات مختلف الفئات الاجتماعية؛
- ❖ توسيع الوصول إلى القروض خاصة التمويل الأصغر، مع تطوير صيغ تمويل تتماشى مع احتياجات الأسر والمشاريع الصغيرة؛
- ❖ تسريع تعميم وسائل الدفع الرقمية من خلال تحسين البنية التحتية، وتوسيع قبول الدفع الإلكتروني، وتقليص الاعتماد على النقد؛
- ❖ إدماج التأمين والحماية المالية ضمن استراتيجيات الشمول المالي، عبر نشر الثقافة التأمينية وتطوير منتجات تأمين ميسرة ومناسبة للأفراد.

IV- المراجع

1. المراجع باللغة العربية:

- الطيب، حنان. (2020). *الشمول المالي*. الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
- لامية لعلام، و هاجر سعدي. (2022). دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2011-2021. *ملتقى وطني افتراضي حول الشمول المالي في الجزائر: الواقع والآفاق*.
- محمد بن موسى، و عمر قمان. (2019). واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي (FINDEX GLOBAL) خلال الفترة (2017-2011) مع التركيز على الجزائر. *Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale*.

2. المراجع باللغة الأجنبية:

- Alliance for Financial Inclusion - AFI. (2019). *ALLIANCE FOR FINANCIAL INCLUSION POLICY MODEL: AFI CORE SET OF FINANCIAL INCLUSION INDICATORS*. Kuala Lumpur, Malaysia: Alliance for Financial Inclusion - AFI.
- central bank of Jordan. (2023). *National Financial Inclusion Strategy 2023-2028 Jordan*. Jordan: central bank of Jordan.
- Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., & Ansar, S. (2022). *The Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19*. Washington: World Bank.
- Patwardhan, A., Singleton, K., & Schmitz, K. (2018). *Financial Inclusion in the Digital Age*. United States of America: International Finance Corporation (IFC).
- World Bank. (2016). *Financial Inclusion: A Foothold on the Ladder toward Prosperity?: An Evaluation of World Bank Group Support for Financial Inclusion for Low-Income Households and Microenterprises*. Washington: World Bank.
- World Bank. (2024). Global Findex Database. Washington, DC, United States. Retrieved 20, 1, 2026, from <https://databank.worldbank.org/source/global-findex-database>